

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن تيسير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٨ لسنة ٢٠١١ بشأن إجراء الفحص الإشعاعى لبعض المنتجات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛

قرر:

(المادة الاولى)

استمرار وقف استيراد الخردة والفضلات المعدنية وخبث وغشاء المعادن الواردة

من اليابان .

(المادة الثانية)

تخضع الواردات من السلع ذات المنشأ الياباني للإجراءات الآتية :

المجموعة السلعية	الإجراء
الأغذية وموارد الأعلاف	تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان مصاحبة للرسالة توضح "مكان وتاريخ الإنتاج وميناء الشحن" . تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان مصاحبة للرسالة ببيان التحليل الإشعاعي للمواد الغذائية ومواد الأعلاف الواردة من المقاطعات المتأثرة بالإشعاع . تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان مصاحبة للرسالة ببيانات التحليل الإشعاعي للأسماك والمنتجات البحرية الواردة من اليابان . يتم الفحص الإشعاعي في ميناء الوصول مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الأوروبية .
الحامات الأرضية	تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان مصاحبة للرسالة توضح "مكان وتاريخ الإنتاج وميناء الشحن" . تخضع لإجراءات المسح والفحص الإشعاعي في ميناء الوصول .
كافة السلع الأخرى	تخضع لإجراءات المسح والفحص الإشعاعي في ميناء الوصول .

(المادة الثالثة)

يلتزم التوكيل الملاحي والمستورد متضامنين بإعادة تصدير الشحنات المرفوضة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بالرفض .

(المادة الرابعة)

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٨ لسنة ٢٠١١ المشار إليه .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ
(الموافق ٧ مارس سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / إبراهيم محلب